يتطلب بالضرورة ان تصل فيه الشروط الموضوعية والذاتية للحركة الوطنية والتقدمية في الاردن الى تبني استراتيجية كفاحية ثورية مسلحة لاسقاط النظام الملكي .

وفي الوقت الذي صعدت فيه حركة المقاومة بفعل الظروف الاستثنائية التي تضافرت لاندلاعها وتصاعدها ، كانت الحركة الوطنية الاردنية قبل حزيران وبعده تخوض نضالات ذات طبيعة ديمقراطية ضد النظام الملكي ، وقد أحرز النظام جولات عديدة في لجمها واضعافها . من هنا كان صعود حركة المقاومة المسلحة وخاصة بعد خلق ازدواج السلطة وبدء التحديات العسكرية للنظام ، قد خلق فجوة كبيرة في درجة التطور بين جناحي حركة التحرر الوطني الفلسطينية والاردنية . هذا التطور المتفاوت الذي عمقه وزاد هوته باستمرار الصعود المتزايد للمقاومة قد دفع بالمعضلة الاستراتيجية الثانية الى المقدمة. معضلة **العلاقة بين حركة التحرر الوطني الاردنية الديمقراطية والفلسطينية الثورية المسلحة** . وفي الوقت الذي كانت فيه الحركة الديمقراطية الاردنية لا تزال تطرح مهمات ديمقراطية وتخوض الكفاح بوسائل مختلفة ومتخلفة عن حركة المقاومة ، كانت المقاومة وبانعطافات مفاجئة يفرضها النظام عليها (أزمة شباط ، ازمة حزيران ، أزمة أيلول) تطرح مهمة اسقاط النظام الملكي بالقوة العسكرية كاحتمال قائم . وهذا ما يعني التناقض الحاد بين البرنامجين الديمقراطي والثوري (بمعنى التهديد باسقاط النظام والعمل على ردعه باستراتيجية الدفاع الذاتي) اما المقصود بالتعارض بين البرنامجين فهو ان الحركة الوطنية الاردنية وبرنامجها الديمقراطي الاصلاحي (اصلاح مؤسسات النظام وتحقيق مكاسب ديمقراطية ونقابية) وهذا لا يعني انها لا توافق على اسقاط النظام ثوريا بل وبالضبط كونها لا تملك اية استعدادات جدية عسكرية للمواجهة المسلحة ، وهذا ما ظهر جليا منذ الساعات الاولى لمعركة أيلول ان الحركة الوطنية الاردنية قد تقلصت الى عدد العناصر المسلحين الذين انخرطوا قبل الصدام في صفوف حركة المقاومة أو التحقوا بها أثناء المعركة . لقد جاء مشروع روجرز وأكمل النظام استعداداته الهجومية عسكريا وسياسيا وتجسدت واضحة معالم الازمة التي قادت الى معارك أيلول قبل ان تتمكن حركة المقاومة الفلسطينية من حل المعضلتين الاستراتيجيتين ثوريا العلاقة مع حركة التحرر العربية الثورية ، ومع الحركة الوطنية الاردنية . وهذا لا يعني بالطبع انها كانت هي وحدها المسؤولة عن هذا التخلف دون غيرها ، انما يعني أن هذا العجز هو نتاج الازمة العامة التي تمر بها حركة التحرر العربية الديمقراطية والثورية بمجموعها .

هذه المعضلات الاستراتيجية التي عانت منها حركة المقاومة الفلسطينية وحركة التحرر العربية والاردنية الديمقراطية والثورية ولا زالت تعاني منها حتى الان ، كيف درسها صادق العظم وكيف نقد المقاومة من خلالها .

يكرس الكتاب ، الفصل الثاني لدراسة معركة أيلول وكما يقول في بداية الفصل « ان التقدم ولو بضع خطوات اولية على طريق تحقيق فهم أفضل لهزيمة أيلول وأسبابها وعواملها ، يتطلب تركيز التحليل في الاساس على حركة المقاومة نفسها وعلى محركاتها الاساسية » (ص ٧٨) . ويستشهد على الفور بتصريح لابي اياد الذي يمس فيه سمة جوهرية من سمات الطبيعة الخاصة التي انطلقت منها وتصاعدت في ظلها حركة المقاومة المسلحة في الاردن « كان عقلنا قبل ايلول ضد النظام ولكن تصلبت عواطفنا ضده بعد ايلول لاننا قبل ايلول اتينا للنظام «من فوق» ولم يكن يمارس ضدنا اي نوع من الاضطهاد ، بالعكس كان الملك ينتظر عشرين يوما لنسمح له بمقابلتنا وكنا نضرب أمامه الطاولة » (ص ٧٩) . وهذه السمة الجوهرية التي يمسها ابو اياد لا يبحث صادق ويدقق في حقيقتها والظروف التي أملتها والنتائج المترتبة عليها ، التعايش وليس التضاد مع نظام الملك وسقف الانظمة وحمايتها الذي سمح بل وفرض ميكانيكية العلاقة